مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/848
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Ahmed Abdulameer Alanbary

University of Baghdad

College of political sciences

ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تسهم القوى العظمى والكبرى بشكل متفاوت في تشكيل تفاعلات السياسية الدولية، وبالتالي تأثيرها في النظام الدولي. وتتحدد درجة التأثير بعوامل عدة منها وفي مقدمتها العامل الاقتصادي، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى. وتعد الصين واحدة من القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يحتل المكانة الثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير بعض الدراسات الى ان الصين خلال العقدين القادمين ستحتل المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عن ما تتمتع به الصين من موارد القوة والنفوذ. ولهذا فان أهمية الموضوع في جزء منه تتمثل في دراسة الفرص المتاحة للصين لتحسين مكانتها الدولية، وما يمكن أن يحدثه من انعكاسات على طبيعة العلاقات الدولية، وتأثيره في تغيير توازنات القوى في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

الصين – النظام الدولي – الولايات المتحدة الأمريكية - القوى الفاعلة – المكانة

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

-Abstract:

The major and great powers contribute to from the international activities in various ways, consequently they affect the international system. The degree of their influence is determined by many factors on top of that is the economic factor besides the powerful factors. China is one of the major and powerful states in the international system especially in field of economy. The economy of China comes in the second stage after the economy of United States of America. Statistics show that China will be the first economic power in the next two decades while United States of America moves to the second place because China to improve its international place in the world, we also have to focus on studying the reflection of this international place on the form of the international relations among countries and how can change the balance among the international power .

:key words

China -International system - United States of America –
Actors- Status

المقدمة:

تعد الصين واحدة من القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يحتل المكانة الثانية على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير بعض الدراسات الى ان الصين خلال العقدين القادمين ستحتل المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلاً عن ما تتمتع به الصين من موارد القوة والنفوذ. ولهذا فان أهمية الموضوع في جزء منه تتمثل في دراسة الفرص المتاحة للصين لتحسين مكانتها الدولية، وما يمكن أن يحدثه من انعكاسات على طبيعة العلاقات الدولية، وتأثيره في تغيير توازنات القوى في النظام الدولي.

ويهدف البحث الى توفير رؤية لما تتوافر عليه الصين من مقومات القوة ولاسيما الاقتصادية منها، كما يهدف البحث الى استشراف ما تتوافر عليه الصين من فرص يمكن أن تسهم في توظيف مقومات القوة لديها لتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

إشكالية البحث:

عند الحديث عن القوى الفاعلة في النظام الدولي وما يمكن أن تكون عليه هيكلية النظام الدولي ومكانة القوى الفاعلة فيه تبرز الصين كإحدى القوى المنافسة في هذا المجال. وبروز الصين هذا وصعودها كقوى كبرى جاء بفعل عوامل عدة، منها ما يتعلق بطبيعة التغيير في النظام الدولي، ومنها ما يتعلق بما تتوافر عليه الصين من فرص بهذا الخصوص، وفي مقدمتها ما وفره لها من فرص نجاحها في المجال الاقتصادي.

ولهذا فان البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الأتية:

١- ما هي طبيعة التغيير في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

٢- ما هي مكانة الصين في النظام الدولي؟

٣- ما هي فرص الصين في تحسين مكانتها في النظام الدولي؟

فرضية البحث:

تعد الصين واحدة من القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي، ومع التحسن المستمر والسريع في المؤشرات الاقتصادية، وإمكانية أن تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً بالناتج الإجمالي المحلي مستقبلاً، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى التي تتوافر عليها، فان فرص الصين كقوة منافسة ومؤثرة في النظام الدولي أصبحت واضحة الى حد كبير. ولهذا فان مستقبل المكانة الدولية للصين يعتمد من جانب على إمكانياتها الذاتية وقدراتها، ومن الجانب الأخر يعتمد على قدرة القوى الأخرى على المنافسة والحد من تأثير الصين.

مناهج البحث:

استخدمنا في هذا البحث أكثر من منهج، منها المنهج التاريخي الذي وفر لنا امكانية الوقوف على طبيعة التغيير في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما استخدمنا المنهج الوصفي الذي وفر لنا الاطلاع على الفرص المتاحة للصين للتأثير في النظام الدولي وبما يعمل على تحسين مكانتها فيه. كذلك المنهج الاستشرافي الذي وفر لنا رؤية مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه مكانة الصين في النظام الدولي.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. وهي:

I. المبحث الأول: طبيعة التغيير في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

II. المبحث الثاني: المكانة الدولية للصين

III. المبحث الثالث: فرص تحسين المكانة الدولية للصين

I.المبحث الأول

طبيعة التغيير في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٩١ نظام القطبية الثنائية المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، والذي حكمته ظروف الحرب الباردة. الا ان المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي مطلع العقد الأخير من القرن العشرين والمتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي ومعه انتهاء الحرب الباردة، أفضت الى تغيير في هيكلية النظام الدولي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في هذا النظام، وهو ما اتاح لها مزيد من الفرص في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية.

والمراد بهيكل النظام الدولي ترتيب الوحدات الدولية المكونة له بحسب القدرات والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لكل منها، وبالتالي مكانتها بالنسبة لبعضها البعض. وهذا ما يحدد سلوك الوحدات الدولية تجاه بعضها وقدرة إحدى تلك القوى أو مجموعة منها في السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين[١].

إن محاولة معرفة ما سيكون عليه هيكل النظام الدولي وما هي القوى التي ستشكل قطباً أو أقطاباً فيه، تتطلب تشخيص للقوى الفاعلة والمؤثرة في هذا النظام، وطبيعة التفاعلات فيما بينها، وبينها وبين الوحدات الدولية الأخرى. كما يتطلب معرفة ما تتوافر عليه كل منها من موارد القوة وكيفية توظيفها لصالح تحقيق أهداف سياستها الخارجية. بهذا المعنى، فإن هيكلية النظام الدولي " هي الكيفية التي يتم من خلالها

---

[١] د. علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩)، ص ٣٧.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

توزيع مصادر القوة والنفوذ بين وحدات النظام الدولي الفاعلة، بالمقارنة مع الوحدات الدولية الأخرى "[٢].

وطالما ان وحدات النظام الدولي، الدول على وجه الخصوص، متباينة في ما تتوافر عليه من مصادر ومقومات القوة، فهي تتفاوت في قدرتها على الفعل المؤثر، وبالتالي تتفاوت في درجة فاعليتها وتأثيرها في السياسة الدولية، فإن تحديد أقطاب النظام الدولي يعتمد على مقدار ما تتوافر عليه كل منها على موارد ومقومات القوة، وقدرتها على الفعل المؤثر في السياسة الدولية، والأدوار التي تؤديها في القضايا الدولية، وطبيعة التفاعل فيما بينها. ولهذا فإن التغييرات التي من الممكن أن تتعرض لها أية قوة من القوى الفاعلة في النظام الدولي كفيلة بتغيير تراتبية أقطابه وأعدادها، وبالتالي تغيير بنية النظام الدولي من جهة كونه نظاماً أحادي القطب أم نظاماً ثنائي القطبية أم نظاماً متعدد الأقطاب[٣].

فما حصل من متغيرات على المستوى الدولي والمتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، قد أثرت في بنية النظام الدولي وتحوله من نظام ثنائي القطبية الى نظام أحادي القطبية. إذ أن تراجع المكانة الدولية لروسيا، باعتبارها وريث الاتحاد السوفيتي، نتيجة لتراجع مقومات القوة لديها، والتحديات العديدة التي واجهتها قد أثرت سلباً في فاعلية وتأثير الدور الدولي لروسيا، وهو ما اتاح للولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بالهيمنة على الشؤون الدولية بوصفها القطب الوحيد في النظام الدولي بما تمتلكه من مقومات القوة التي لا تتوافر لغيرها من الدول.

ولهذا فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف المتغيرات وتوظيف ما تتوافر عليه من إمكانيات وقدرات ومقومات القوة والتي لا تتوافر لغيرها من القوى

---

[٢] د. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣)، ص ١٧.

[٣] د. حيدر علي حسين ،المصدر السابق، ص ١٧.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

لصالح ترسيخ أسس نظام دولي جديد بهيمنة أمريكية وإنفراد أمريكي في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية.

بهذا المعنى، فإن الهيمنة الأمريكية جاءت بإدراك أمريكي بزخم الانتصار الذي تحقق لها بتفكك الاتحاد السوفيتي. وإدراكاً منها لطبيعة التحولات في النظام الدولي وبروزها كقوة عظمى بدون منافس لها، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد أسس جديدة في السياسة الدولية تختلف عن المرحلة السابقة، تسعى من خلالها الى تطويع إرادة النظام الدولي بما يحقق أهدافها وتصوراتها لهذا النظام. وهذا يعني ان كل ما يتعلق بتسوية النزاعات والصراعات الدولية يجب أن يكون تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً لوجهة نظرها. هذا الاندفاع الأمريكي تدعمه تصورات صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تفوقهم العسكري والاقتصادي، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى، وفرت لهم فرصة صياغة النظام الدولي وفقاً لرغبتهم وبما يتلائم مع مصالحهم، وان الأسواق العالمية ستكون مفتوحة أمامهم، وان القوى المنافسة مثل أوروبا الغربية وروسيا والصين وغيرها غير مستعدين لقطع علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية[٤]. ومن المفيد هنا الاشارة الى كل من الصين وروسيا تتشاركان منذ تسعينيات القرن الماضي وجهة النظر بخصوص رفض هيمنة قطب واحد على الشؤون الدولية، والعمل من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب[٥].

---

[٤] فاضل عبد علي حسن الشويلي، المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية (منظمة شنغهاي للتعاون SCO إنموذجاً)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨)، ص ٣٨ – ٣٩.

[5] Marcel de Haas, "Russian – Chinese Security Relations: Moscow's Threat from the East?", Report, Clingendael Netherlands Institute of International Relations, No 3 (2013), P. 13.

وعند محاولة تحديد طبيعة التغيير في النظام الدولي تبرز ثلاث اتجاهات بهذا الخصوص، وهي[٦]:

الاتجاه الأول: ويذهب الى ان النظام الدولي هو نظام القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ويستند أصحاب هذا الاتجاه الى عدة مسوغات، منها:

١- إن القوة السياسية والعسكرية التي أظهرتها الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة وحرب الخليج الثانية عززت هذا الاتجاه، على أساس ان الولايات المتحدة الأمريكية وبما تمتلكه من مقومات القوة العظمى قادرة على صياغة وترسيخ أسس النظام الدولي الجديد الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقب وحيد فيه.

٢- انشغال روسيا، بِعَدّها وريث الاتحاد السوفيتي، بمواجهة تحديات عدة، سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وغيرها، نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، ما أسهم بتراجع مكانتها وتأثيرها على المستوى الدولي، وهو ما عزز فرص الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي بِعَدّها القوة العظمى الوحيدة فيه.

٣- إن القوى التي من الممكن أن يكون لها دور فاعل في النظام الدولي مثل الاتحاد الأوروبي واليابان لا تمتلك من المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ما يؤهلها لأن تكون قطباً على المستوى الدولي.

[٦] د. علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ – ٤٠.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

الاتجاه الثاني: أصحاب هذا الاتجاه يذهبون الى أهمية التنبؤ بمستقبل وطبيعة النظام الدولي وهيكله على المدى البعيد بالاعتماد على عدة متغيرات دون الاقتصار على حدث معين مثل حرب الخليج أو تفكك الاتحاد السوفيتي. وهم في ذلك يستندون الى:

١- إن الترابط بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ترابط حتمي، إذ لا يمكن لدولة أن يكون لها دور عالمي مؤثر ولمدة طويلة من الزمن نسبياً لا يتحقق الا بتوافرهما معا ولا يكفي توافر أحدهما دون الأخر. وبما ان الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عدة مشكلات في اقتصادها ومنها المديونية العالية والمتزايدة، وبهذا ستتراجع امكانية قدرة الاقتصاد على دعم دور عالمي فعال ومؤثر. وفي قبالة ذلك صعود قوى اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي، مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وغيرهم، الذين تتوافر لديهم فرص الوصول الى مستوى القوى العظمى عالمياً، وهو ما يعني نظاماً دولياً متعدد الأقطاب.
٢- إن التحديات التي واجهت روسيا نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي لا يلغي حقيقة كونها دولة نووية كبرى.
٣- إن التوجه المتزايد نحو الاندماج والتكامل من شأنه أن يساعد على تشكيل نظام دولي متعدد الأطراف.

الاتجاه الثالث: أصحاب هذا الاتجاه يذهبون الى التميز بين مستويين للنظام الدولي، الأول هو المستوى الاستراتيجي – العسكري، والثاني هو المستوى الاقتصادي. وفيما يتعلق بالمستوى الأول يرون أن النظام الدولي للعقد الثاني من القرن الحالي هو نظام أحادي القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعدها القوة العظمى الوحيدة ضمن هذا المستوى، أما ما يتعلق بالمستوى الثاني فهم يرون بأن النظام الدولي هو

نظام متعدد الأقطاب وذلك لوجود قوى مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان هي قوى عظمى في الجانب الاقتصادي[٧]. أما على المدى البعيد فان أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن النظام الدولي من الممكن أن يكون نظام متعدد الأقطاب اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

بهذا المعنى الذي ذهب اليه أصحاب الاتجاه الثالث برزت عدة قوى مؤثرة اقتصادياً. ومن تلك القوى الصين والهند اللتان تعدان من القوى الفاعلة في النظام الدولي، بل انهما يحددان القرارات الاقتصادية في الأسواق العالمية. إذ ان كل من الصين والهند " بوصفهما دولتين تجاريتين رئيستين في التصنيع والخدمات سيؤثر، بصورة جوهرية، في أسواق العالم، وأنظمته، ومشاعاته، وبالتالي يغير البيئة التي تتخذ فيها البلدان الأخرى قراراتها الاقتصادية "[٨].

أما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ فحصل تغيير كبير في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط[٩]، وهو ما كان له الأثر الكبير في النظام الدولي لتلك المرحلة. فقد تحولت إستراتيجيتها من محاصرة الأنظمة السياسية الى

---

[٧] من المفيد الاشارة الى ما وصل اليه اجمالي الناتج المحلي لكل من هذه الدول وهو من شأنه تعزيز ما ذكر في أعلاه

إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية الولايات للعام ٢٠١٨ (٢٠,٥٤) تريليون دولار، إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي للعام ٢٠١٨ (١٨,٧٥) تريليون دولار، إجمالي الناتج المحلي للصين للعام ٢٠١٨ (١٣,٦١) تريليون دولار، إجمالي الناتج المحلي لليابان للعام ٢٠١٨ (٤,٩٧) تريليون دولار. ينظر: مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org

[٨] ل آلن ونترز و شهيد يوسف، الرقص مع العمالقة، في: ل. آلن ونترز و شهيد يوصف (تحرير)، الرقص مع العمالقة الصين و الهند: والاقتصاد العالمي، ترجمة: أحمد رمو،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢)، ص٥٧.

[٩] د. علي فارس حميد و وسناء محمد إبراهيم،" الولايات المتحدة وتوازنات القوى في الشرق الأسط (دراسة في مستقبل التوازنات الإستراتيجية)"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥ – ٤٦، (٢٠١٦): ص ١١ – ٢٧.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

التدخل العسكري المباشر لتغيرها. إذ شكل هذا التحول في الإستراتيجية الأمريكية نقطة تحول في طبيعة تعاملها مع القضايا الدولية ذات الصلة بمصالحها. ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل تحالف دولي ادعت انه لمحاربة الإرهاب كونه يمثل خطراً يهدد دول العالم، وهي بذلك سعت الى استثمار المتغيرات لتعزيز هيمنتها العالمية وتأكيد انفرادها كقطب وحيد بالنظام الدولي، وهو من شأنه تعزيز فرص ترسيخ نظام أحادي القطب بهيمنة أمريكية[١٠].

ومع كل ما تقدم بيانه، تشير العديد من التوقعات والدراسات الى ان النظام الدولي المتعدد الأقطاب سيتشكل خلال العقدين القادمين، وهو ما يتزامن بتعزيز مقومات القوة للعديد من القوى الكبرى وفي مقدمتها القوة الاقتصادية. ومن أبرز الدول المرشحة بهذا الخصوص الصين التي يتوقع ان تكون القوة الاقتصادية الأولى على المستوى العالمي، إذ يتوقع أن الناتج الإجمالي المحلي لها يتجاوز الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية بحلول العام ٢٠٤٠[١١].

ويبدو واضحاً ان الصين ماضية في كل ما من شأنه تعزيز هذا التوجه، وهنا يمكن الاشارة الى مبادرة الحزام والطريق التي ترى فيها الصين " ان استراتيجية " الحزام والطريق " قلب السياسة الخارجية الصينية ... لذا فان البعد الجيواستراتيجي لاستراتيجية " الحزام والطريق " الصينية يكمن بالاساس في رغبة الصين بتعزيز الاستقرار والثقة السياسية اقليمياً مع دول الجوار الشرقي والجنوبي فضلاً عن المشاكل المتأتية من الجوار الغربي، والاهم من الناحية الجيواستراتيجية هو مسعى

---

[١٠] فاضل عبد علي حسن الشويلي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ – ٤٢.

[١١] فاضل عبد علي حسن الشويلي المصدر نفسه، ص ٤٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

الصين في تغيير نمطية النظام الدولي الحالي والانتقال به من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية الى نظام عالمي متعدد الاقطاب "[١٢]

II.المبحث الثاني

المكانة الدولية للصين

ان المتغيرات الدولية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أفرزت واقعاً جديداً في النظام الدولي بانتقاله من نظام ثنائي القطبية تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أقطابه ويمثل الاتحاد السوفيتي القطب الأخر، الى نظام دولي أحادي القطب بهيمنة أمريكية على الشؤون الدولية. في ظل هذا التحول في هيكلية النظام الدولي، ترى الصين ان النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية ستفضي الى نظام دولي متعدد الأقطاب، الذي ترى فيه انه يمثل حتمية تاريخية، وان العمل على تنمية هذا التوجه من شأنه أن يزيد من فرص تحقيق السلام العالمي. ومما يزيد من فرص التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب بروز قوى فاعلة على المستوى الدولي، منها الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند وغيرها من الدول[١٣]، فضلاً عن تأثير المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون[١٤]، والتجمعات مثل تجمع دول

---

[١٢] د. باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧،(٢٠١٦) : ص ١٩٩. وللتفصيل عن مبادرة الحزام والطريق الصينية ينظر: تشاو لي، مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي، ترجمة: محمد بيج و شيه يانغ،(الجزائرالعاصمة– بيروت: دار الأمان – منشورات الاختلاف – منشورات ضفاف، ٢٠١٨)، ص ١٩ – ٣٢٦.

[١٣] د. علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ – ٧٤.

[١٤] للتفصيل عن مقومات القوة لدول منظمة شنغهاي للتعاون وتأثيرها في السياسة الدولية، ينظر: فاضل عبد علي حسن الشويلي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ – ٢٩٠.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

البريكس[١٥]. والصين في الوقت الذي ترفض فيه الهيمنة من قبل دولة واحدة على الشؤون الدولية فانها لا تسعى لأن تكون قوة عظمى مهيمنة على الشؤون الدولية، بل سعيها ينصب على اقامة علاقات تعاون مع مختلف الدول في العالم وفي نظام دولي يتسم بالسلام. بهذا المعنى، جاء تصريح الرئيس الصيني الأسبق جيانج زيمين في كلمته أمام المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، إذ أشار الى " ... فنحن في حاجة الى بيئة دولية يظللها السلام لفترة طويلة .. وفوق كل هذا نحتاج لإقامة علاقات طيبة مع كل الدول المحيطة بنا. إن تطور الصين لن يشكل خطراً على أية دولة أخرى، ولن تسعى الصين – أبداً – الى الهيمنة حتى لو قدر لها أن تتطور بصورة أكبر في المستقبل، والشعب الصيني الذي وقع طويلا فريسة للعدوان، والقهر والإذلال من قبل القوى الأجنبية لن يتسبب يوماً في تعريض الآخرين لهذه الآلام "[١٦].

ولهذا فان الصين سعت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الى تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية واليابان. كما حرصت الصين على الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع تلك الدول وعدم تركيز العلاقات مع واحدة منها والاعتماد عليها، وذلك لكي تتجنب أي تغيير ممكن أن يحصل في سياسات تلك الدول تجاه الصين[١٧].

شكلت بداية القرن الحالي نقطة تحول في إدراك العالم لتأثير الصين على المستوى العالمي، فتأثير الصين في الوعي الشعبي في مختلف دول العالم أصبح واقعاً

---

[١٥] للتفصيل عن مقومات القوة لدول البريكس، ينظر: د. ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥ – ٤٦،(٢٠١٦): ص ٢ – ٤٢.

[١٦] د. حنان قنديل،" الصين وتايوان والعولمة"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،(٢٠٠١): ص ١٨. نقلاً عن: د. علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

[١٧] د. علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ – ٩٤.

ملموساً، إذ ان تناول المقالات في الصحف والبرامج التلفزيونية للصين أصبح من الأمور المعتادة. ومن الأسباب التي أدت لذلك ان السلع الصينية انتشرت بشكل كبير في الأسواق لمختلف الدول في العالم، وبأسعار منخفضة، وهو ما ساعد في وجود ارتياح تجاه فكرة صعود الصين[١٨].

وفي العام ٢٠٠١ تبنت الصين إستراتيجيتها الجديدة للانفتاح على دول العالم، واستهدفت بها تعزيز علاقاتها مع الدول المصدرة للمواد الأولية التي تحتاجها الصين لتعزيز نموها الاقتصادي. وقد حققت تلك الإستراتيجية نجاحات كبيرة، إذ ان الصين خلال عقد من الزمن استطاعت أن يكون لها علاقات وثيقة مع دول كثيرة في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية وبنسبة أقل في الشرق الأوسط. وهذه الاستراتيجية ساعدت في مضاعفة استثمارات الصين خمس أضعاف للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، إذ بلغت تلك الاستثمارات في العام ٢٠٠٥ نحو (١١,٣) مليار دولار[١٩].

في العام ٢٠٠٨عقد في العاصمة الصينية بكين المنتدى الاقتصادي الصيني – الأفريقي السابع (فوكاك)، الذي يعد أكبر حدث اقتصادي من هذا النوع في الصين، والذي حضره (٥٣) من الزعماء الأفارقة، وحضور الأمين العام للأمم المتحدة. وفي افتتاح المنتدى أشار الرئيس الصيني شي جينبينغ في كلمته الى " إن الصين تقف على أهبة الاستعداد لتعزيز التعاون الشامل مع الدول الأفريقية لبناء طريق التنمية عالية الجودة، تناسب الظروف الوطنية والشاملة والمفيدة للجميع ... إن الصين لا تفرض شروطاً سياسية ولا تسعى وراء أية استفادة أو ميزة خاصة من تعاونها مع أفريقيا "[٢٠].

---

[١٨] مارتن جاك، عندما تحكم الصين العالم، ترجمة: د. فاطمة نصر،(سطور الجديدة، ٢٠١٠)، ص ٣٦٧.

[١٩] مارتن جاك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٨.

[٢٠] طاهر هاني،" هل الصين بصدد بسط نفوذها في أفريقيا؟" ٢٠١٨/٩/٣، متوفر على الرابط:
http://www.france24.com/ar/

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

وتستهدف الصين من نشاطها في القارة الأفريقية تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية بتوقيعها العقود الاقتصادية والاستثمارية للحفاظ على مكانتها وتعزيزها، وفي الوقت نفسه إضعاف التأثير الاقتصادي الأمريكي – الأوروبي في أفريقيا، لاسيما انهما " تشتكيان من << القوة الناعمة >> الآسيوية التي حلت محلها في القارة السمراء ". وما يعزز فرص الصين في تعاظم تأثيرها الاقتصادي في أفريقيا وجود أكثر من (١٠٠٠) شركة صينية تعمل في أفريقيا، بحسب دراسة لـ " وكالة ماكنزي الأمريكية "، ومصادر أخرى تشير الى وجود نحو (٢٥٠٠) شركة صينية في أفريقيا. ويتوقع أن تصل قيمة الأرباح المالية التي ستحصل عليها الصين من نشاطها الاقتصادي والاستثماري في أفريقيا الى نحو (٤٤٠) مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٥. وتحتل جنوب أفريقيا وأثيوبيا مركز الصدارة بقيمة الاستثمارات الصينية[٢١].

وقد سجل تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ حدثاً مهماً بحسب ما وثقته حسابات وزارة المالية الاسترالية، إذ ان اجمالي حجم اقتصاديات الدول الأقل نمواً قد تجاوز اجمالي حجم اقتصاديات الدول الغنية. فبحسب بيتر هارتشر الذي ينقل عن كين كورتس وهو من المراقبين للاقتصاديات الآسيوية قوله " إن الصينيين ينظرون إلى هذا الحدث ويقولون: لقد مررنا بقرنين سيئين، وفي ظرف جيل واحد تحولت القوة العالمية. وبمرور الوقت لن يكون هذا مجرد تحول اقتصادي ومالي فقط، بل سيكون تحولاً سياسياً وثقافياً وأيديولوجياً "[٢٢].

وفي اطار جهودها في توظيف القوة الناعمة لدعم تعزيز المكانة الدولية للصين، عملت الصين على افتتاح عشرات المعاهد في العديد من الدول لتعليم اللغة الصينية

---

[٢١] طاهر هاني ، المصدر السابق.

[٢٢] موسى نعيم، "نهاية عصر القوة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، أبو ظبي، (٢٠١٦): ص ١٩٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

ونشر الثقافة الصينية، ومحطة أنباء دولية هي محطة الصين التلفازية الدولية التي يراد لها أن تنافس CNN. فضلاً عن توسيع وتطوير وكالة أنباء شينهوا[٢٣].

في العام ١٩٩٣ كتب وانغ هينغ مقالاً أشار فيه الى أهمية الثقافة كمصدر رئيساً من مصادر القوة إذا كان البلد يمتلك ثقافة وإيديولوجيا مرغوبتان من قبل دول أخرى، وفي الوقت نفسه لا حاجة لاستخدام القوة الصلبة التي هي ذات كلفة عالية وتأثير قليل. وفي العام ٢٠٠٢ أشار الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمن في مؤتمر الحزب الى انه " في عالم اليوم تتمازج الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يظهر أن الثقافة لها مكان ودور مهمان في التنافس لبناء القوة الوطنية الشاملة ". وفي العام ٢٠٠٦ أكد الرئيس الصيني السابق هو جينتاو على " أن الزيادة في المنزلة والنفوذ الدوليين لأمتنا ينبغي أن تتجسد في القوة الصلبة مثل الاقتصاد والعلوم والتقنية والدفاع، وكذلك في القوة الناعمة مثل الثقافة ". كما تم تناول القوة الناعمة في الوثيقة البيضاء في السياسة الخارجية الصينية في العام ٢٠٠٧. كما ان الصينيين يتوسعون في مفهوم القوة الناعمة ليشمل العلاقات بين طبقات المجتمع وبما يحقق الرضا الشعبي عن النظام السياسي والاقتصادي وتعزيز تأييد سلطة الحزب. وثمة من يرى في الصين ان تفكك الاتحاد السوفيتي كان بسبب ضعف القوة الناعمة، ولذا فهم يدعون الى استخدام القوة الناعمة في علاقات الصين مع دول الجوار، لإزالة أي مخاوف لديها بشأن نهوض الصين، ويمكن الصين من من تسويق أوجه سياساتها الايجابية. فاليوم التنافس يكون لصالح الدولة التي تُجيد فن استخدام القوة الناعمة[٢٤].

---

[٢٣] مارك ليونارد، فيم تفكر الصين، ترجمة: هبة عكام،(الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨)، ص ١٣٨ – ١٣٩.

[٢٤] د. كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٦، (٢٠١٧): ص ٢٩ – ٣٠.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

III.المبحث الثالث

فرص تحسين المكانة الدولية للصين

تشكل نظرة الصينيين الى دولتهم كقوة عالمية يجب أن تحتل مكانة بارزة في الشؤون الدولية أحد أهم مقومات القوة للصين، وأهم فرصها لتحسين مكانتها الدولية. فضلاً عن نظرتهم الى المكانة المتقدمة عالمياً التي تمتعت بها الصين على مدى مئات السنين.

ومن الفرص التي تحسب لصالح الصين ما يراه بعض المراقبين الغربيين من أن القوة الناعمة للصين قد حققت نجاحات، وهم يخشون ان بعض الدول التي تبنت الديمقراطية ستعمل على مقايضة حريتها باقتصاد السوق الشيوعي الصيني. كما ان الصين قد حققت نجاحاً في تقديم العديد من الأفكار التي من الممكن جذب الدول النامية والمتوسطة الدخل، وعلى وجه الخصوص الدول التي كانت تحت الاستعمار الغربي وهي تقدر بنحو (٩٠%) من دول العالم، وكون الصين هي من شجعت على تلك الأفكار فبإمكانها أن تحصل على المزيد من المقبولية من تلك الدول[٢٥].

بهذا المعنى، حققت الصين من خلال القوة الناعمة نجاحاً كبيراً وحضوراً مقبولاً في العديد من الدول ومنها الدول الأفريقية، إذ أشار استطلاع رأي، ضمن مشروع " بيو " للاتجاهات العالمية، الى ان صورة الصين تحسنت في نيجيريا من (٥٩%) في العام ٢٠٠٦ الى (٨٥%) في العام ٢٠٠٩. كما أشار مشروع " بيو " الى انه في العام ٢٠١١ أغلبية المشاركين من (١٥) دولة من مجموع (٢٢) دولة يعتقدون ان

[٢٥] مارك ليونارد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

الصين ستحل محل الولايات المتحدة الأمريكية لتكون القوة العظمى التي تقود العالم[٢٦].

وبهذا الخصوص، أشار الباحث جوشوا كير الى انه ومنذ العام ١٩٩٧ الذي تحولت فيه الصين الى تبني استراتيجية القوة الناعمة أصبحت الدولة الرئيسة التي تقدم الى الكثير من دول جنوب شرق آسيا[٢٧]، وكذلك الى العديد من الدول الأفريقية التي وسعت مساعداتها ومشاريعها فيها. وفتحت العديد من المعاهد الكونفوشية لتعليم اللغة الصينية وتقديم البرامج الثقافية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن تزايد توزيع برامجها التلفزيونية الوطنية. وبذلك بدأت الصين تكون وجهة للفنانين والمهندسين المعماريين، كما ان تنامي الشعور بأهمية الصين ومستقبلها دفع الآباء لتسجيل أولادهم في مدارس تعليم اللغة الصينية[٢٨].

تتطور الصين بشكل سريع في مجال صناعة الحواسيب الشخصية، إذ وصلت مبيعاتها في العام ٢٠٠٥ الى (١٥) مليار دولار، وهي بهذا تكون قد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المورد الأول لمنتجات تقانة المعلومات. ففي المدة ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ قامت (١٠٠) شركة من أصل (٥٠٠) شركة عالمية بإنشاء مراكز أبحاث داخل الصين موزعة على (٧٥٠) مختبر أجنبي في الصين. وبلغت مبيعات شركة هواوي الصينية (٨,٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥. كما تسهم شركة هواوي للتقنيات مع شركة آليد وشركة ثري كوم بتصدير المنتجات اللاسلكية والبرمجيات والتقانة الى نحو (٩٠) دولة، ووصلت المبيعات من الحواسيب الدفترية

---

[٢٦] موسى نعيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ – ٢٢٠.

[٢٧] للتفصيل عن سياسة الصين تجاه دول جنوب شرق آسيا، ينظر: د. عبد الأمير محسن جبار الاسدي و امير نجم عبدو، "السياسة الخارجية الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)"، مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان ٥ – ٦،(٢٠١٩)، ص ١ – ٢٧.

[٢٨] موسى نعيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ – ٢٢٠.

P- ISSN:2075-2024

E-ISSN: 2706-5804

في العام ٢٠٠٦ الى (١,٥) مليون جهاز[٢٩]. وفي العام ٢٠١٦ تمكنت الصين من تصنيع جهاز كمبيوتر احتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في مجال الحواسيب، وتبلغ سرعته ضعفي سرعة الجهاز المتصدر السابق، إذ " يتمكن هذا الجهاز في أقصى سرعة له من حل نحو (٩٣,٠٠٠) تريليون معاملة حسابية في الثانية الواحدة "، كما ان كفاءته ثلاث أضعاف الجهاز المتصدر السابق تيانهي -٢ وهو أيضاً صناعة صينية. وتمكنت الصين لأول مرة من التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيعها (١٦٧) جهاز ضمن قائمة أفضل (٥٠٠) جهاز على مستوى العالم مقابل (١٥٦) جهاز للولايات المتحدة الأمريكية[٣٠].

كما تشكل ما تتوافر عليه الصين من القدرات في المجال العسكري فرصاً داعمة لتعزيز مكانتها على المستوى الدولي. إذ تُعد الصين قوة عسكرية كبيرة على مستوى العالم من حيث العدة والعدد. فالصين واحد من الدول الأكثر عدداً من حيث عدد أفراد القوات المسلحة، ففي العام ٢٠١٧ بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الصينية (٢,٦٩٥,٠٠٠) مليون فرد[٣١]. وما يعزز هذه القوة ما تخصصه الصين سنوياً للانفاق العسكري، إذ بلغ الانفاق العسكري الصيني لعام ٢٠١٨ نحو (٢٤٠) مليار دولار[٣٢]، وهي بذلك تكون ثاني أكبر انفاق عسكري عالمياً بعد الولايات المتحدة

---

[٢٩] جيم روجرز، مارد في الصين، ترجمة: أيمن طباع،(السعودية: مكتبة العبيكان، ٢٠١١)، ص ٣٠٦ – ٣٠٧.

[٣٠] بي بي سي، "الصين تصنع أقوى جهاز كمبيوتر فائق السرعة في العالم"، ٢٠١٦/٦/٢٠، ، متوفر على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2016/06/160620_china_supercomputer#

[٣١] مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org

[32] https://www.sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries%20from%201988%E2%80%932018%20in%20constant%20%282017%29%20USD%20%28pdf%29.pdf

الأمريكية. ويشكل الانفاق العسكري للصين نسبة (١,٩%) من اجمالي الناتج المحلي، ونسبة (٥,٥%) من انفاق الحكومة المركزية. ومن الفرص التي تعزز تحسين المكانة الدولية للصين هو سعيها لتعزيز علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، وتأمين حصولها على النفط، وهو ما نجحت الصين في تحقيقه. فالصين أصبحت منافساً اقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما ان الصين بعد تنامي اقتصادها بشكل كبير ومتسارع ووصلها الى المرتبة الثانية عالمية بحجم الناتج الإجمالي المحلي أصبح لها دور مؤثر في تفاعلات السياسة الدولية. ولهذا تحرص الصين على تأمين حصولها على تحتاج من النفط من دول المنطقة المنتجة له.

ولذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط مصدراً مهماً لتلبية احتياجات الصين من النفط المستورد، وهو ما يشكل الأهمية الإستراتيجية الرئيسة للمنطقة بالنسبة للصين[٣٣]. إذ يشكل ما تستورده الصين من النفط من هذه المنطقة نحو وكما تعد القارة الأفريقية بما تتوافر عليه من فرص اقتصادية مورداً مهماً ضمن جهود تعزيز المكانة الدولية للصين.

ولهذا فان التوجه الصيني تجاه القارة الأفريقية جاء لتحقيق عدة أهداف لها قيمة مرغوبة في السياسة الخارجية الصينية. ومن تلك الأهداف هو تأمين حصولها على ما تحتاجه من النفط استجابة لمتطلبات التنمية المتزايدة فيها، وتوفير متطلبات بروزها كقوة مؤثرة في النظام الدولي. بهذا المعنى " إن سعي الصين الى تحقيق أمن الطاقة هو أكثر من مجرد علم اقتصاد بسيط، انه يتعلق بإستراتيجية الصين التنموية ككل، وبالاتجاه الذي يسلكه برنامج التحديث الصيني، وصين اليوم التي بدأت تأخذ مكانها، بوصفها قوة عالمية ". والى هذا المعنى أشار أحد المهتمين بشؤون الطاقة

---

[٣٣] أيمن عبد الكريم حسين، الصين وشراكاتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط،(بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطي)، ص ٤.

في الصين وو لاي القول ان قضايا الطاقة في الصين وتأمينها أصبحت لها أولوية متقدمة ضمن الاهتمامات القومية، وذلك لكونها ليست فقط مهمة لقضايا التنمية بل لما لها من أهمية في الجوانب السياسية والدبلوماسية والعسكرية[٣٤].

وبهذا الخصوص تشير تقارير الى ان حاجة الصين الى النفط المستورد في زيادة مستمرة، ويتوقع أن تصل الى نحو (١٢) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٢٠، والى نحو (١٥) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٣٠[٣٥].

إن تحديد فرص الصين في تحسين مكانتها في النظام الدولي من عدمها ترتبط في جزء منها بشكل مباشر بقدرتها على الحد من الهيمنة الأمريكية، في قبالة قدرتها على تعزيز مقومات القوة الذاتية الخاصة بها[٣٦]. وهنا تبرز عدة اتجاهات لاحتمالات التعامل الأمريكي مع فرضية صعود الصين وتوسيع نفوذها في قارة آسيا، ومن تلك الاتجاهات[٣٧]:

١- الاتجاه الأول: يذهب الى ان نجاح الصين في تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها في قارة آسيا من شأنه أن يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية ونفوذها في تلك المنطقة، وهو ما يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لتطويق هذا المسعى الصيني بتحالفها

---

[٣٤] د. سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي – الصيني تجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجاً "، (عمان : دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ١٠٦ – ١٠٨. وللتفصيل عن أهمية أمن الطاقة للصين، ينظر: د. عدنان خلف البدراني،" أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٦،(٢٠١٦):ص ٢٧٢ – ٢٨٩.

[٣٥] د. سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

[٣٦] للتفصيل بخصوص القدرات العسكرية ينظر:

Eric Heginbotham and others, "The U.S. – CHINA Military Scorecard Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power 1996 – 2017", RAND Corporation, www.rand.org/t/rr392

[٣٧] فاضل عبد علي حسن الشويلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ – ٢٦٣.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

مع دول الجوار الصيني، ولهذا فانهم يدعون الى التحرك المبكر والسريع للحيلولة دون توسع النفوذ الصيني، ويشيرون الى تخوفهم من صعوبة تحقيق ذلك في حال تأخر التحرك الأمريكي بهذا الاتجاه.

٢- الاتجاه الثاني: يذهب هذا الى ان فرص تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ستكون أكبر في حال التعاون مع الصين في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية. وبالتالي فهم لا يؤيدون تناول وسائل الإعلام الأمريكية للصين على انها تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يرسخ حالة العداء بين الطرفين.

٣- الاتجاه الثالث: يذهب هذا الاتجاه الى ان الصين في المدى القريب والمتوسط هي أضعف من أن تتحدى توازن القوى القائم في آسيا، ولهذا فان هذا الاتجاه يرى بضرورة ان تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين على انها قوة اقتصادية يمكن أن تضر بالمصالح الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى انها قوة صاعدة ومهيمنة في المستقبل. وهذا الاتجاه يرى بأن الصين من مصلحتها في المدى القريب والمتوسط أن تحافظ على الوضع القائم، وفي قبالة ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم هذا التوجه،أما في المدى البعيد على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمصالح الصين، وأن تتفاهم معها وبما يضمن مصالح البلدين.

وهناك من يرى بأن الصين ستكون خلال السنوات القادمة القوة المهيمنة الأولى في النظام الدولي، وذلك بسبب ما تتمتع به من قدرات اقتصادية تؤهلها حسب المؤشرات بأن تحتل المرتبة الأولى عالميا كأكبر ناتج اجمالي محلي، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية الى المرتبة الثانية عالمياً. فضلاً عن امتلاك الصين لمقومات القوة الأخرى والتي تتميز بها عن غيرها من الدول[٣٨].

وهذا الاحتمال محل اهتمام كبير من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعمل كل ما من شأنه تقويض فرص صعود الصين أو تأخيرها قدر الامكان، وهو من أبرز التحديات التي قد تواجهها الصين. وبهذا الخصوص يمكن تفسير الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السلع الصينية، على انها تأتي ضمن الجهود الأمريكية لإعاقة صعود الصين وتحديداً في المجال الاقتصادي، لاسيما ان الصين وفق التوقعات ستكون القوة الاقتصادية الاولى خلال العقدين القادمين.

وفي هذا الصدد يمكن أيضاً الاشارة الى الاتهامات الأمريكية الى الصين بكونها المتسبب بنشر وباء فيروس كورونا، والتي جاءت على لسان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووزير خارجيته مايك بومبيو، حتى ان ترامب وصف وباء فيروس كورونا بأنه " "أسوء هجوم" على الولايات المتحدة "، كما قال " إن الوباء ضرب الولايات المتحدة بشدة تفوق القصف الياباني على قاعدة بيرل هاربر في الحرب العالمية الثانية، وكذلك هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ "[٣٩]. وهي تؤشر في مجملها التوتر في علاقات البلدين والتي تتصاعد بشكل مستمر. كما انها تأتي في

---

[٣٨] عاهد مسلم المشاقبة و صايل فلاح مقداد، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين أنموذجاً – ١٩٩١ – ٢٠١٦"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٢،(٢٠١٨): ص ٢٦٩ – ٢٨٠.

[٣٩] بي بي سي، " فيروس كورونا: ترامب يصف الوباء بأنه "هجوم أسوأ" من بيرل هاربر و ١١ سبتمبر"، ٢٠٢٠/٥/٧، https://www.bbc.com/arabic/world

P- ISSN:2075-2024
E-ISSN: 2706-5804

اطار محاولات الولايات المتحدة الأمريكية تقويض فرص صعود الصين وتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

وفقاً لما تقدم، وعلى الرغم مما تشكله الولايات المتحدة الأمريكية من تحدي للصين بهذا الخصوص، فإن فرص الصين في تحسين مكانتها الدولية متوفرة وواضحة، وفي مقدمتها النجاحات الاقتصادية التي انعكست بشكل ايجابي في تعظيم مقومات القوة لدى الصين، ومنها تطور قدراتها العسكرية[٤٠]. ولهذا يمثل احتمال وصول الصين الى الدولة الأولى عالمياً في المجال الاقتصادي كما تشير التوقعات وتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية فرصة كبيرة بهذا الاتجاه، لما يمثله الاقتصاد من أهمية في عالم اليوم. فخلال العقدين القادمين يتوقع للصين أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين القادمين وتصبح القوة الاقتصادية الأولى عالمياً.

ومن المؤشرات الاقتصادية للصين هو تزايد الناتج الإجمالي المحلي بشكل مستمر، وكذلك تزايد نصيب دخل الفرد. والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين ونصيب دخل الفرد

للمدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٨

[٤٠] للتفصيل عن انعكاس القدرات الاقتصادية للصين في تطوير قدراتها العسكرية، ينظر: اسماعيل ذياب خليل،" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق آسيا بعد عام ٢٠١٢ وأثرها على التوازنات الإقليمية"، (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩)، ص ٢٥٩. ويخصوص تطوير القوة البحرية للصين ودورها في تحديد دور الصين في الساحة الدولية ومكانتها في النظام الدولي، ينظر: كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة: حليم نصر، (الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧)، ص ١٨٧ – ٢٢٣.

السنة	الناتج الإجمالي المحلي بالدولار الأمريكي	نصيب دخل الفرد بالدولار الأمريكي
٢٠٠٠	١,٢١ تريليون	٩٤٠,٠٠
٢٠٠١	١,٣٤ تريليون	١٠١٠,٠٠
٢٠٠٢	١,٤٧ تريليون	١١١٠,٠٠
٢٠٠٣	١,٦٦ تريليون	١٢٨٠,٠٠
٢٠٠٤	١,٩٦ تريليون	١٥١٠,٠٠
٢٠٠٥	٢,٢٩ تريليون	١٧٦٠,٠٠
٢٠٠٦	٢,٧٥ تريليون	٢٠٦٠,٠٠
٢٠٠٧	٣,٥٥ تريليون	٢٥١٠,٠٠
٢٠٠٨	٤,٥٩ تريليون	٣١٠٠,٠٠
٢٠٠٩	٥,١٠ تريليون	٣٦٨٠,٠٠
٢٠١٠	٦,٠٩ تريليون	٤٣٤٠,٠٠
٢٠١١	٧,٥٥ تريليون	٥٠٥٠,٠٠
٢٠١٢	٨,٥٣ تريليون	٥٩٣٠,٠٠
٢٠١٣	٩,٥٧ تريليون	٦٧٧٠,٠٠
٢٠١٤	١٠,٤٤ تريليون	٧٥٠٠,٠٠
٢٠١٥	١١,٠٢ تريليون	٧٩١٠,٠٠
٢٠١٦	١١,١٤ تريليون	٨٢١٠,٠٠
٢٠١٧	١٢,١٤ تريليون	٨٦٣٠,٠٠
٢٠١٨	١٣,٦١ تريليون	٩٤٧٠,٠٠

المصدر: مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط:

http://data.albankaldawli.org

ويشكل إجمالي الناتج المحلي للصين والذي بلغ (١٣,٦١) تريليون دولار للعام ٢٠١٨ نسبة الى اجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي بلغ في العام ٢٠١٨ (٨٥,٩١) تريليون دولار، نحو (١٥,٨%)[٤١]، وهذه النسبة في ارتفاع إذ انه شكل نسبة (١٤,٩%) في العام ٢٠١٧.

في حين ان نسبة اجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي بلغ (٢٠,٥٤) تريليون دولار في العام ٢٠١٨ [٤٢] الى اجمالي الناتج المحلي العالمي، يشكل نسبة (٢٣,٩%)، وهو في تراجع إذ انه شكل في العام ٢٠١٧ نسبة (٢٤,٥%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي.

ومما لا شك فيه التأثير الايجابي للاقتصاد على مكانة الدولة في النظام الدولي، فالعلاقة بين الأثنين علاقة طردية، إذ كلما تحسن الوضع الاقتصادي تحسن معه مكانة الدولة في النظام الدولي.

[٤١] مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط: http://data.albankaldawli.org

[٤٢] المصدر نفسه.

- **الخاتمة:**

تسهم القوى العظمى والكبرى بشكل متفاوت في تشكيل تفاعلات السياسية الدولية، وبالتالي تأثيرها في النظام الدولي. وتتحدد درجة التأثير بعوامل عدة منها وفي مقدمتها العامل الاقتصادي، فضلاً عن مقومات القوة الأخرى. وتعد الصين واحدة من الدول الكبرى والمؤثرة في السياسة الدولية سواء ما تعلق بما تتوافر عليه من قدرات اقتصادية أم ما تتوافر عليه من بقية مقومات القوة الأخرى كالقوة العسكرية والتكنولوجية، فضلاً عن السياسية وغيرها. وهي تعد من القوى المرشحة لأن تكون أحد الأقطاب التي سيتشكل منها النظام الدولي مستقبلاً.

وقد ساعدت النجاحات الاقتصادية التي حققتها الصين في تعزيز مكانة الصين في النظام الدولي وتحسينها، ذلك أن أهمية الاقتصاد أخذت تتزايد بشكل ملحوظ في عالم ما بعد الحرب الباردة. ومع التوقعات التي تشير الى إمكانية أن يحتل الاقتصاد الصيني المرتبة الأولى عالمياً خلال العقدين القادمين، فان فرص الصين في أن تبرز أحد القوى التي سيتشكل منها النظام الدولي القادم، والذي يتوقع أن يكون متعدد الأقطاب، أمراً وارداً الى حد كبير.

- **الاستنتاجات:**

١- ستعمل كل ما من شأنه تعزيز اقتصادها وبما يضمن وصولها الى المرتبة الأولى عالمياً.

٢- ستحرص الصين بشكل كبير على تأمين امدادات الطاقة وبما يضمن استمرار تحقيق معدلات نمو مقبولة لها.

٣- ولتحقيق ما تم ذكره في ١ و ٢ ستحرص الصين كل الحرص على تجنب أي مواجهة أو تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير ان هذا لا

يعني انها لن تكون مستعدة لذلك، وقد تلجأ اذا ما رأت ضرورة لذلك لإظهار قوتها وقدرتها وعزمها على الرد.

٤- ان أي نجاح في المجال الاقتصادي ستوظفه الصين لصالح تعزيز وتحسين مكانتها في النظام الدولي ويضمن لها دور دولي فاعل ومؤثر.

٥- تعزيز استراتيجية القوة الناعمة للتأثير في الدول وبما يعمل على زيادة مقبولية الدور الصين لديها.

المصادر:

أولاً : الكتب العربية والمترجمة:

١. أيمن عبد الكريم حسين. الصين وشراكاتها الاستراتيجية الشاملة في الشرق الأوسط. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

٢. تشاو لي. مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي. ترجمة: محمد بيج و شيه يانغ.الجزائر العاصمة –بيروت: دار الأمان – منشورات الاختلاف – منشورات ضفاف، ٢٠١٨.

٣. جيم روجرز. مارد في الصين. ترجمة: أيمن طباع .السعودية: مكتبة العبيكان، ٢٠١١.

٤. حيدر علي حسين. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٥. سليم كاطع علي. التنافس الأمريكي – الصيني تجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجاً ".عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٦. علي سيد النقر. السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

٧. كونج زهيغيو. إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات. ترجمة: حليم نصر. الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧.
٨. ل. آلن ونترز و شهيد يوصف (تحرير). الرقص مع العمالقة الصين و الهند: والاقتصاد العالمي. ترجمة: أحمد رمو.دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢.
٩. مارتن جاك. عندما تحكم الصين العالم. ترجمة: د. فاطمة نصر. سطور الجديدة، ٢٠١٠.
١٠. مارك ليونارد. فيم تفكر الصين. ترجمة: هبة عكام.الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨.
١١. موسى نعيم. نهاية عصر القوة.ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٦.

ثانياً : المجلات العلمية

١. باهر مردان مضخور." استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين." مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد، العدد ٦٧،(٢٠١٦).
٢. عاهد مسلم المشاقبة و صايل فلاح مقداد. "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين أنموذجاً – ١٩٩١ – ٢٠١٦". دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد ٤٥. العدد ٢.(٢٠١٨).
٣. عبد الأمير محسن جبار الاسدي و امير نجم عبدو. "السياسة الخارجية الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)". مجلة أبحاث العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية.العددان ٥ – ٦، (٢٠١٩).

٤. عدنان خلف البدراني. "أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية". مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد ٦٦. (٢٠١٦).

٥. علي فارس حميد و وسناء محمد إبراهيم. "الولايات المتحدة وتوازنات القوى في الشرق الأسط (دراسة في مستقبل التوازنات الإستراتيجية)". مجلة قضايا سياسية. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. العدد ٤٥ - ٤٦، (٢٠١٦).

٦. كاظم هاشم نعمة. القوة الناعمة الصينية والعرب. مجلة سياسات عربية. العدد ٢٦. أيار ٢٠١٧.

٧. ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد." تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً". مجلة قضايا سياسية. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. العدد ٤٥ – ٤٦.(٢٠١٦).

ثالثاً - الأطاريح:

١. اسماعيل ذياب خليل." السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق آسيا بعد عام ٢٠١٢ وأثرها على التوازنات الإقليمية". اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢. فاضل عبد علي حسن الشويلي. "المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية (منظمة شنغهاي للتعاون SCO إنموذجاً)". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

رابعاً – المقالات:

١. طاهر هاني." هل الصين بصدد بسط نفوذها في أفريقيا؟". ٢٠١٨/٩/٣، متوفر على الرابط:

http://www.france24.com/ar/

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Eric Heginbotham and others." The U.S. – CHINA Military Scorecard Forces Geography and the Evolving Balance of Power 1996 – 2017". RAND Corporation. www.rand.org/t/rr392

2. Marcel de Haas." Russian – Chinese Security Relations: Moscow's Threat from the East?" Report. Clingendael Netherlands Institute of International Relations, No 3. (2013).